حـــوار..

بقلم: احمد طلعت

لاعودة الى الوراء..!!

مؤامرة جديدة ضد الديمقراطية تدبر الان فى «كواليس» الحزب الوطنى الحاكم وتستهدف تعديل قوانين الانتخاب للعودة الى نظام الانتخاب بالقوائم «المتناقصة» بدلا من نظام الانتخاب الفردى المباشر، ويستعد الحزب الحاكم للحصول على موافقة نوابه على مشروع القانون الجديد بحيث يكون «جاهزا» للتطبيق فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

وبالرغم من ان هذه «المؤامرة» تدبر فى تكتم شديد، الا ان بعض «معالمها» قد تسربت من خلال خبر صغير نشرته جريدة الاهرام «القومية» فى الاسبوع الماضى وقالت فيه:

«علم المحرر البرلمانى للاهرام ان الدراسات الحزبية التى تتم حاليا حول ملامح المشروع الجديد لنظام انتخابات مجلس الشعب القادمة والتى اوشكت على الانتهاء تتضمن انشاء نظام انتخابى جديد يقوم على مايسمى بالقوائم الانتخابية المتناقصة التى تسمح للناخب باختيار العدد المحدد فى الدائرة من كافة قوائم الاحزاب بحيث يمكن الناخب ان يختار مثلا فى الدائرة التى حدد لها ١٠ افراد ٦ من قائمة الحزب الوطنى و٣ من قوائم احزاب المعارضة وهكذا.وعلم المحرر انه سوف يسمح للمستقلين لتفادى العيوب الدستورية - بالتقدم بقائمة ينطبق عليها كافة مزايا القوائم الحزبية التى ستتقدم بها الاحزاب خلال الانتخابات القادمة لمجلس الشعب».

والذين يعرفون موقف الحزب الحاكم من الديمقراطية لم يدهشهم ان يضع حزب الاغلبية - كما يتوهم - قيودا جديدة على حق الشعب فى اختيار حكامه، فان هذا الحزب قد عبر فى مناسبات كثيرة عن اعتقاده بأن الشعب المصرى لم يصل بعد الى مرحلة من النضج السياسى تؤهله لممارسة الديمقراطية كاملة، لذلك فانهم «يعطونه» الديمقراطية بجرعات تتناسب مع مراحل تطوره..!!

لكن المدهش فى موقف الحزب الحاكم هو هذا التناقض الغريب فى حكمه على الشعب المصرى، فعندما يتعلق الامر بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية فان الشعب قادر على ان يحسن الاختيار، وعندما يتعلق الامر باصوات يعطيها الشعب للحزب الحاكم فانه شعب يعرف كيف يختار حكامه، اما اذا كان للشعب رأى آخر، فانه يصبح فى هذه الحالة - فى نظر الحكام - قاصرا لايستحق ممارسة الديمقراطية كاملة، مع ان الشعب هو نفس الشعب والشىء الوحيد الذى اختلف هو الرأى الذى عبر عنه..!!

وقصة «التعديل» فى قوانين الانتخابات لها تاريخ طويل مع الشعب المصرى، فقد اخذ دستور ١٩٢٣ بنظام الانتخاب الحر المباشر، والذى بمقتضاه يختار الناخب نائبه مباشرة، وقد اسفر تطبيق هذا النظام على حصول حزب الوفد على اغلبية كاسحة وعلى قيام سعد زغلول بتشكيل اول وزارة ديمقراطية فى تاريخ مصر المعاصر، ولكن الملك فؤاد الخصم العنيد لحزب الوفد لم يسعد بهذه النتيجة وكلف اسماعيل صدقى بتشكيل وزارة الغت دستور ١٩٢٣ واصدرت ماسمى بدستور ١٩٣٠ الذى اخذ بنظام الانتخاب على «درجتين» مبررا ذلك بنفس المبررات التى ينادى بها اليوم الحزب الحاكم، والتى تقول بأن الشعب لم يصل بعد الى مرحلة من النضج تسمح له بأن ينتخب نوابه «مباشرة» وان يمارس الديمقراطية كاملة..!!

وبعد اقل من ثلاث سنوات اسقط الشعب المصرى دستور اسماعيل صدقى وقانون الانتخاب الذى اصدره واضطر الملك فؤاد الى اعادة العمل بدستور ١٩٢٣ وكان هذا اليوم عيدا للديمقراطية وانتصارا حقيقيا للشعب ضد طغيان الملك فؤاد.

وفى عهد الثورة «المباركة» التى قامت تحت شعار «حماية الدستور» الغى دستور ١٩٢٣ وتعاقبت على البلاد دساتير هزيلة شوهت معنى الديمقراطية «ومسخت» مبدأ سيادة الشعب، وصدرت قوانين للانتخاب بالقائمة بدلا من الانتخاب المباشر الى ان اصدر القضاء احكامه بعدم دستورية نظام الانتخاب بالقائمة فاضطرت الحكومة الى «ترقيع» القانون وحل مجلس الشعب الذى تم انتخابه على اساس القانون القديم.

والآن يعاود الحزب الحاكم محاولته لاصدار قانون جديد للانتخاب يضطر معه الناخب الى اختيار نوابه من بين قوائم بعضها يضم اسماء مرشحى الاحزاب وبعضها الآخر يضم اسماء المستقلين حتى «يتوه» الناخب وسط هذا العدد الكبير من القوائم وتضيع ملايين الاصوات هباء، الامر الذى يمكن جهاز «الكمبيوتر» فى وزارة الداخلية من اعلان النتيجة التى يريدها..!!

فالحزب الحاكم الذى يتهم الشعب بانه «قاصر» لايستطيع ان يختار اسم واحد من بين اسماء المرشحين فى الدائرة الانتخابية لتمثيله، يفرض عليه ان يختار اسماء عشرة مرشحين من بين اسماء تتضمنها عدة قوائم فاذا زاد عدد الذين اختارهم او نقص عن العدد المطلوب فان صوته «يبطل» ولايعتد به، فالناخب فى رأى الحاكم - لايستطيع ان يختار اسما واحدا من بين اسماء المرشحين لكنه - فى رأى الحزب الحاكم ايضا - يستطيع ان يختار عدة اسماء من بين عشر قوائم..!!

والاغرب من ذلك ان الحكومة التى «تزعم» انها سوف تدخل مع احزاب المعارضة فى «حوار وطنى» لم تفكر فى ان تستطلع رأى هذه الاحزاب فى قانون الانتخاب الجديد..!!

والقوى الديمقراطية فى مصر مطالبة الآن بالتصدى لهذه «المؤامرة» الجديدة التى يدبرها الحزب الحاكم لضرب القدر المحدود والمتاح من الديمقراطية، قبل ان يفاجأ الجميع بصدور القانون الجديد كما صدرت من قبله قوانين كثيرة اقرها مجلس الشعب خلال بضع ساعات وقبل ان يشارك الشعب فيها بأى رأى اونقاش.

والقوى الديمقراطيه التى تطالب الآن بالمزيد من الديمقراطية لاينبغى ان تسمح ابدا بضرب القدر المحدود والمتاح منها، او بأية «ردة» تعود بالديمقراطية الى الوراء.

هامش: اذا لم تستح فاصنع ماشئت..؟؟